يقول الرضي الاستراباذي في شرح قول ابن الجاحب: "الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد".

«... قوله لمعنى مفرد:

يعني به المعنى الذي لا يدلّ لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء، نحو معنى ضرب، الدال على المصدر والزمان أولا جزء له كمعنى ضرب ونصر. فالمعنى المركّب على هذا، هو الذي يدلّ جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد...، كذا لفظهما لأن اللّفظ المفرد لا يدل جزؤه على جزء معناه... واللّفظ المركّب الذي يدلّ جزؤه على جزء معناه» [1].

ونودّ أن نلفت الانتباه في هذا الشاهد إلى قول الرضى: (سواء كان لذلك المعنى جزء... أو لا جزء له) لأنّه يدلّ على تمسّك القدامى بمراعاة تلاحم وظيفي الوظيفة السيميائية عند تحليل النصوص نحويّا وفرارهم من تحليل المعنى في حدّ ذاته منعزلا عن اللّفظ وهو ما يوقعهم في متاهات مادّة المضمون.

وعلى هذا الأساس وبناء على الارتباط الحاصل بين الكلمة والكلام لتوقّف الكلام على الكلمة توقّف المركّب على جزئه [2]، يصحّ لنا أن نستنتج أن القدامى اعتبروا الكلام، وهي تسميتهم للوحدة الكبرى للتحليل، لفظا مركّبا يدلّ جزء لفظه على جزء معناه. ومؤدّى هذا القول أن القدماء بنوا تحليل الجملة عند تعيين عناصرها الجزئية الدّنيا على أساس تضامن طرفي الوظيفة السيمائية.

ولم يكتف القدماء بهذا الحدّ النظري بل ضبطوا الإجراء العملي الذي يمكّن من تقطيع الملفوظ المركّب إلى أجزاء صمّاء لا تحتمل مزيد تحليل، وهو إجراء مساو لإجراء الاستبدال.

ورد هذا الشاهد المؤيّد لزعمنا عند ابن يعيش في نطاق شرحه لمفهوم الكلمة عند الزمخشري: "الكلمة هي اللّفظة الدالة على معنى مفرد" ويهمنا منه تعليقه على "مفرد".

---

1 انظر شرح الكافية ج 1 ص 22.

2 المرجع نفسه ج1 ص 31.